

## سحب الاستثناء ورقة واشنطن لفصل العراق عن إيران

بغداد تحاول الموازنة بين إكراهات الداخل والضغوط الخارجية

تدرس الولايات المتحدة مسألة إنهاء استثناء العراق نهائياً من العقوبات المتعلقة بالتعامل مع إيران، ما يعني وقف بغداد استيراد الغاز والكهرباء من طهران أو مواجهة احتمال التعرض لعقوبات أميركية، ما قد يزيد الأوضاع الاقتصادية سوءاً. وتتمتع إيران بنفوذ سياسي وعسكري كبيرين في العراق، لكن الولايات المتحدة تمسك بورقة الاقتصاد.

بغداد - بدأت الولايات المتحدة الضغط على العراق من بوابة اقتصاده الهش بهدف وضع حد لتقاربه مع إيران، عبر تقليص فترة الاستثناء من العقوبات المرتبطة بالتعامل مع الجمهورية الإسلامية وتأخير السماح بإرسال دفعات نقدية حيوية.

وكانت الولايات المتحدة قرّرت في اللحظة الأخيرة هذا الأسبوع السماح للعراق بمواصلة استيراد الغاز والكهرباء من إيران. لكن يبدو أن صبر الولايات المتحدة بدأ ينفذ أخيراً، إذ إن مدة الإعفاء تقلصت من 90 و120، إلى 45 يوماً فقط.

وقال الباحث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية في السليمانية شمال العراق أحمد طهجي "هذه بداية الموت بالف طعنة". وأضاف "كلما تقلصت مدة الاستثناء، أصبحنا أقل قدرة على تحمل نتيجة أي خطأ نرتكبه".

ويقف العراقي عند مفترق طرق؛ فربئس وزراء العكف محمد علاوي يواجه صعوبات في تشكيل حكومة جديدة، بينما تتواصل المظاهرات المناهضة للسلطة في عدة مدن، وسط صراع أميركي إيراني تحول إلى مواجهة دامية على أرض العراق الشهر الماضي. ويقوم المصرف المركزي العراقي شهرياً بنقل ما بين مليار وملياري دولار نقداً من حساب في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث تندفق إيراداته من النفط لتسديد ثمن معاملات رسمية وتجارية.

ولكن الدفعة التي كان من المفترض أن تصل في منتصف يناير الماضي، تأخرت لأسبوعين بحسب مسؤول عراقي ومصدر في قطاع النفط، مشيرين إلى وجود "أسباب سياسية" وراء قرار البيت الأبيض تأخير السماح بخروج الأموال. وكان هذا أول إشارة إلى أن واشنطن قد تنفذ تهديداً أصدرته في يناير بشأن منع وصول العراقيين إلى أموالهم في حال طردت بغداد القوات الأميركية المتمركزة في العراق والتي يبلغ قوامها نحو 5200 جندي. وجاء ذلك بعدما صوت البرلمان العراقي على إنهاء وجود القوات الأجنبية

بسبب السخط على غارة أميركية أودت بحياة قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني ورئيس هيئة الحشد الشعبي التي تضم فصائل شيعية عراقية أبو مهدي المهندس، قرب مطار بغداد. وبحسب واشنطن على مدى أشهر مسألة حظر الأموال للضغط على العراق، وفقاً لدبلوماسي أميركي كان وصف هذه الخطوة العام الماضي بـ"الخيار النووي".

لؤي الخطيب  
علي واشطن ألتحضر  
العراق في الزاوية عبر  
تفخيخ الاستثناءات

وبينما وصلت دفعة شهر فبراير في موعدها، يتوقع مسؤولون عراقيون أن تبدأ الولايات المتحدة تحديد حجم الأموال التي يمكن للعراق سحبها. وحرمان العراق من الأموال قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، وخصوصاً أن اقتصاده يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط المدفوعة بالدولار.

وفي حال انتهت مدة الاستثناء من العقوبات المتعلقة بالتعامل مع إيران دون أن يتم تجديدها، فذلك يعني أنه

سيستوجب على العراق وقف استيراد الغاز والكهرباء من طهران، أو الاستمرار في التعامل مع إيران ومواجهة احتمال التعرض لعقوبات أميركية.

وعباني العراق من عجز في الكهرباء، وما يؤدي إلى انقطاعها على فترات متفاوئة قد تصل إلى 20 ساعة في بعض مناطق.

وربطت واشنطن الضغوط بمسائل أخرى من بينها نحو 20 هجوماً صاروخياً تعرّضت له السفارة الأميركية في بغداد وقواعد تضم قوات أميركية في العراق منذ أكتوبر الماضي.

وذكر مسؤول عراقي أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو "صرخ" في وجه رئيس الوزراء المستقل عادل عبدالمهدي خلال محادثة هاتفية الشهر الماضي. وأوضح المسؤول "قال له أن ينسحب مسألة تجديد الاستثناء في حال تواصلت الهجمات".

وفي مؤشر إضافي على تراجع العلاقات بين واشنطن وبغداد، لم يلق بومبيو وزير الخارجية العراقي محمد الحكيم على هامش مؤتمر ميونخ للأمن الجمعة والسبت، لكنه في المقابل اجتمع برئيس وزراء إقليم كردستان مسرور بارزاني، الذي التقى كذلك وزير الطاقة والدفاع الأميركيين.



## أزمة اقتصادية تؤزمها الضغوط السياسية

وتستاء الولايات المتحدة أيضاً من التباطؤ العراقي في توقيع عقود مع شركات أميركية كبرى متخصصة في قطاع الطاقة، بهدف تسريع فك الارتباط بإيران في هذا المجال.

وقبل أسابيع من انتهاء فترة الاستثناء الأخيرة، أفاد مسؤول أميركي بأن العراقيين "رفضوا باستمرار الاتفاقات مع جنرال إلكتروني واكسون". واعتبر أن المسؤولين العراقيين "يخسرون أن يعتمدوا على الإيرانيين، مانحين طهران موقعا مؤثرا في اقتصادهم وبنيتهم التحتية".

وإيران، التي لطالما عملت على الحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، ثاني أكبر الدول المصدرة للعراق. إلا أن الولايات المتحدة تفوق عليها من ناحية الاستثمارات المباشرة، وخصوصاً في قطاع النفط الحيوي وبنيتها التحتية.

وتحدثت مصادر في بغداد وواشنطن عن انقسام في السياسة الأميركية، حيث يبدو البيت الأبيض مؤيداً لاستراتيجية زيادة الضغوط على العراق، بينما يفضل الآخرون اعتماد المرونة.

وذكرت المصادر أن الصقور في الإدارة الأميركية أصبحوا في مواقع "مهيمنة"، بينما قال مسؤول عراقي إن هؤلاء باتوا يستخدمون المعاملات

المالية "للتنمر" في علاقتهم بالعراقيين. وقال وزير الكهرباء العراقي في الحكومة المستقلة لؤي الخطيب إن علي واشطن "ألا تحضر العراق في الزاوية". لكنه أعرب في الوقت ذاته عن ثقته في أن الولايات المتحدة لن تقوم "بتفخيخ" الاستثناء من العقوبات "بهدف تقييد الخدمات العامة".

وذكر الخطيب أن هناك تقدماً في مجال البحث عن مصادر أخرى، مشيراً إلى توقيع اتفاقيات مع الأردن ودول خليجية لدعم شبكة الكهرباء، وإلى احتمال شراء الغاز من شركات عاملة في إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي.

وكانت الحكومة العراقية منحت الضوء الأخضر لتوقيع ستة عقود لتطوير حقول غاز عراقية قبل ثلاثة أسابيع من انتهاء فترة الاستثناء الأخيرة. وبحسب سياسيين فإن "الإعلان

جاء رداً على الضغوط الأميركية"، غير أن الولايات المتحدة قد تجد نفسها غير قادرة على التلويح بأكثر من "تهديدات اقتصادية"، حسب رأي الباحث في معهد السلام بالولايات المتحدة رمزي مارديني.

وأوضح مارديني قائلاً "قد تساعد هذه المقاربة على حماية المصالح الأميركية، لكن العلاقة الثنائية في مجملها ستبقى رهن انعدام الثقة والعداء".

## السعودية تنفي إرسالها أي دعوة للحوار مع إيران

الرياض - نفت السعودية، السبت، ما تردد عن إرسالها أي رسائل خاصة أو سرية إلى إيران. ويأتي النفي إثر تصريحات وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بأن "بلادنا تلقت رسالة من السعودية بشأن الرغبة في الحوار معها عقب مقتل اللواء قاسم سليماني".

وقال وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، خلال مؤتمر ميونخ للأمن "السعودية لم ترسل أي رسائل خاصة أو سرية إلى إيران"، مضيفاً "رسالتنا لإيران أن تغيير السلوك أولاً قبل مناقشة أي شيء آخر".

وأكد أن السعودية "مهمته دوماً بخفض التصعيد في المنطقة"، إلا أنه أضاف قائلاً "حتى اللحظة لا توجد أي اتصالات مباشرة مع إيران".

وليست هذه المرة الأولى التي تروج فيها طهران أكاذيب بشأن تلقيها رسائل من الرياض، فيما ينسبر مراقبون إلى أن حالة العزلة التي يعيشها النظام الإيراني دفعته إلى خلق افتراءات ومن ثمة محاولة البناء عليها.

وفي مناسبات كثيرة، أبدت طهران استعدادها للحوار، لكن كلما اقترب الأمر من التحقق لجأت إلى سياسة الهروب إلى الإمام بالتصعيد، إما بالتصريحات العدائية وإما بتحريك إحدى أزرعها، ما يكشف عدم جدتها بشأن الحرص على علاقات حسن الجوار مع جيرانها.

وفي محاولة جديدة للخروج من عزلتها التي كبلت اقتصادها وجعلتها ترزح تحت وطأة الاحتجاجات المناهضة لنظامها، دعت إيران السعودية في وقت سابق إلى العمل معاً لتجاوز المشكلات، وردت الرياض بأنها مفتوحة على أي محادثات شريطة أن تكف طهران عن دعم أجنحتها الإقليمية من خلال العنف.

وتتنزل الدعوة في سياق يتسم بعزلة فرضتها إيران على نفسها من خلال العمل على تخفيض التزاماتها بالاتفاق النووي، وكذلك محاولة جر الشرق الأوسط إلى صراع أكثر دموية في ظل النزاع الذي يشهده اليمن وأيضاً الاحتجاجات التي اجتاحت كلا من العراق ولبنان.

وباتت المستجدات في هذين البلدين تنذر ببداية تقلص النفوذ الإيراني في المنطقة، وهو ما يضاف إلى سلسلة من المشاعر التي ترزق طهران إلى جانب الأزمة الاقتصادية التي تعانيها.

والشهر الماضي، قارن نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان بين دور بلاده ودور إيران في المنطقة، معتبراً أن طهران لا تختلف عن تنظيمي داعش والقاعدة في الإرهاب وتهديد السلام الإقليمي والدولي.

وأشار إلى أن النظام الإيراني لديه أفكار توسعية ولا يريد شراكة بين دول المنطقة، بل جل ما يهدف إليه هو أن تكون تلك الدول ضمن مشروعه التوسعي.

## وزير قطري سابق: سحب الجنسية عقوبة من ينتقد النظام

وتشررت صحيفة "الراية" القطرية، المملوكة للدولة، تقريراً عن المرسوم ثم تراجعته عن تقريرها في خطوة توحى بوجود ضغوط دفعتها إلى سحبه.

ودفعت الضغوط التي تمارسها السلطات الكثير من القطريين إلى الهروب من الدوحة والبحث عن جنسية أخرى في ظل التصديق على المعارضين حتى لو كانوا من أفراد الأسرة الحاكمة.

قطر أقل تسامحاً مما تبدو عليه، إذ إنها تخرس المعارضين، وتهدد من يتجرأون على نقد السلطات بالسجن وسحب الجنسية

ويقول التقرير إنه على مدى عقود روجت قطر لنفسها كمنارة للانفتاح من بوابة قناة الجزيرة، التي زعم أنها تبث آراء ممنوعة في أماكن أخرى من الشرق الأوسط.

ويقول مراقب إعلامي مقيم في قطر إن "الجزيرة حرة في انتقاد الدول الأخرى ولكن لا تنتقد قطر أبداً"، وعلق مديرها بالإنابة، مصطفى سواج، عندما طلب منه تفسير غياب المعارضة القطرية في برامجه، قائلاً "لا توجد معارضة قطرية".

وكان الشيخ فهد بن عبدالله آل ثاني، وهو ابن عم الشيخ تميم، قد أشار مؤخراً إلى انزعاجه من أن قطر باتت تتضح بالإخوان من مختلف الجنسيات، في مقابل قطع صلاتها مع جيرانها، وهو الموقف الغالب الذي بات يلنقى حوله المعارضون من داخل الأسرة الحاكمة في قطر، الذين يطالبون بإعادة البلاد إلى عمقها الخليجي والتخلص مما يعلق بها من تهم رعاية الإرهاب ودعم مجموعات الإسلام السياسي.

وفي يناير الماضي، طالب نشطاء قطريون على مواقع التواصل الاجتماعي بإطلاق سراح المعارض القطرية لطيفة المسيفري من السجون القطرية. واعتقلت المسيفري منذ فبراير 2019، بسبب مقاطع فيديو شكت فيها من الفقر وطالبت بإعادة جنسية ابنتها.

وترى المجلة البريطانية أن قطر أقل تسامحاً مما تبدو عليه، إذ إنها تخرس المعارضين، بينما يهدد الشيخ تميم من يتجرأون على نقد السلطات بالسجن والإبعاد وسحب الجنسية.

وأصدرت قطر، الشهر الماضي، مرسوماً أميرياً يهدد بالسجن لمدة 5 سنوات أو غرامة قدرها 27 ألف دولار "كل من يبث أو ينشر شائعات أو بيانات أو أخباراً كاذبة أو متحيزة بقصد الإضرار بالمصالح الوطنية أو إثارة الرأي العام أو التعدي على النظام الاجتماعي".

الوزراء السابق الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة، إلى رفض توقيع اتفاقية أمنية شاملة مع تركيا فرض عليه، وكانت بمثابة "فرض حماية" من تركيا على قطر المعزولة عن محيطها العربي.



تحت المجهر

المتوترة بدول الخليج، ورهانتها على تركيا وإيران والدعم الذي توجهه لكيانات إرهابية.

وعزت مصادر دبلوماسية غربية، في ذلك الوقت، أسباب استقالة رئيس

وتحولت الدوحة إلى ملاذ لأولئك الهاربين من حكوماتهم، لكن السلطات باتت أقل تسامحاً مع الانتقادات الموجهة إلى الأسرة الحاكمة، وخاصة ما تعلق بالانتقادات الموجهة إلى علاقتها

ويأتي هذا التصريح ليكشف أن قائمة الغاضبين من الضغوط الرسمية باتت تشمل مسؤولين سابقين كانوا قد عملوا في السلطة، وأن الأمر لم يعد يخص مواطنين عاديين أو نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما كشفته الملابس التي أحاطت باستقالة رئيس الوزراء السابق الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، الذي استقال بسبب معارضة النفوذ التركي في بلاده.

ونقلت مجلة الإيكونوميست عن النعمي، الذي يخضع لحظر السفر في قطر، قوله "نحن خائفون. سوف ياخذون جواز سفرنا أو ممتلكاتنا ويتركوك عديم الجنسية إذا تحدثت". ونشرت المجلة تقريراً مفصلاً عن حالة الانقسام التي وصل إليها حكام قطر في تعاملهم مع شعبيهم ومع جيرانهم، مشددة على أن قطر تزعم الانفتاح وتمارس التعسف، وفيما يقول أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني "تريد حرية التعبير لشعوب المنطقة وهم ليسوا سعداء بذلك"، فإن معظم القطريين مجبرون على الصمت.